
تَأهيلُ من خطَبْ
في ترتيب الصّحابة في الخُطَب
تأليف سماحة الإمام
رضيّ الدين بن محمّد بن إبراهيم الحلبي
الشّهير بابن الحنبلي الحنفي
( ت ٩٧١ رحمه الله )
تحقيق
عبدالله بن عيسى الفيفي
نشر
شبكة طريق السُّنّة



**مُقدّمة المُحقّق:**

الحمدلله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الناس أجمعين، نبينا محمد الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد؛

فإنّ صحابة رسول الله ﷺ أبرُّ هذه الأُمّة قلوبا، وأجلّها قدرا، وأدقّها عِلمًا، وأكثرها فضلا. وإنّه لَمِن صميم مُعتقد أهل السُنّة والجماعة محبّتهم وتولّيهم أجمعين، لِما جاء من مدحِهم وبيان فضلهم في مواضع مُتفرّقة من الكتاب والسُنّة، بل جاء الثناء عليهم في التوراة والإنجيل، كما في قوله تعالى: ﴿ **مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُود** ﴾[1]، وفي السُنّة قوله ﷺ في حديث أبي هُريرة رضي الله عنه: { والذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه }[2].

وقد ضلّت طوائفُ شتّى في أمرِ الصحابة وتباينت مذاهبهم: فطوائفُ بنَت عقائدها على بُغض بعضهم، وأُخَرُ غلَت في آل البيت ونصبتهم آلهةً يُعبدون من دون الله. وجاء مذهب أهلِ السُّنّة والجماعة وسطاً بين الطّرفين؛ فانعقد على محبّة الصحابة أجمعين، وعدم الطّعن في أحدٍ منهم أبدا، ذلك أنّهم هُمُ الذين نقلوا لنا هذا الدّين، ومن ثمّ كان الوقوعُ فيهم

[1] الفتح: {٢٩}.

[2] رواه مسلم (٢٥٤١).

طعنٌ في هذا الدّين بالضرورة. وحَفِظَ أهلُ السُنّة لآل البيت فضلهم ومكانتهم بما امتنّ الله عليهم من القُربى، وأنزلوهم المحلّ اللائق بهم بلا إفراط ولا تفريط، وسَكَتوا عما جرى بينهم وبين بعض الصّحابة من الخلاف مع إقرارهم بصواب فريق وخطأ آخر، داعين للمُصيب مُستغفرين للمُخطئ.

وأمّا التفاضلُ بين الصحابة فهو - أيضا - من ضمن اعتقادِ أهل السُنّة؛ إذ ليسوا جميعاً على درجة واحدة، وقد فاضل الله بين الأنبياء - عليهم السلام - كما في قوله تعالى: ﴿ **تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ** ﴾[1]، وتفضيل بعضِ الصحابة على بعض موجود في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿ **لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا** ﴾[2]، وقد حفظَ أهلُ السُنّة للصحابة منازلهم ودرجاتهم، بحسب ما ورد من النصوص الدالّة على ذلك؛ فخيرهم الصدّيق رضي الله عنه، ثُمّ الخُلفاء الراشدين على ترتيبهم، ثُمّ الستّة الباقون من المُبشّرين.

وقد تتابع أئمة أهل السُنّة على ردّ ما يزعمه بعض أهل البِدَع من تفضيل عليّ على العُمَرين، وإن كان مُجرّد التفضيل لا يُفضي إلى الكُفر، ولكنّه مُخالفٌ للنصوص ولِمَا انعقد عليه إجماع الصحابة وأقرّ به عليّ ﷺ في مواضع عِدّة، ليس هذا مكان ذكرها. وأمّا تفضيله على عُثمان فقد حُكي في ذلك خِلاف، ولاريب أنّ الصّواب تفضيلُ عثمان على عليّ رضي الله عنهما، كما ردّوا على من فضّل السبطين ﷺ على المُبشّرين من غير الخُلفاء الراشدين، وممن كتب في هذا صاحب رسالة «تأهيل من خطب في ترتيب

[1] البقرة: {٢٥٣}.

[2] الحديد: {١٠}.

الصحابة في الخطب»، التي هي موضوع هذا التحقيق: وهو الشيخ محمد بن إبراهيم بن يوسف المعروف بابن الحنبلي - رحمه الله - وهو من علماء القرن العاشر، ويردّ فيها على خطيب يُقدّم الترضّي على السّبطين على الستّة المُبشّرين من غير الخُلفاء، وقد بسَط الكلام في ذلك، مُستنداً على الأدلّة من الوحيَين، وعلى كلام الصحابة ومَن بعدهم من الأئمة وأهل العلم المُتقدّمين، ونحسبُ أنّ ما قرّره هو الصّواب وهو مذهب أهلِ السُنّة والجماعة إن شاء الله.

**ترجمته[1]:**

هو محمد بن إبراهيم بن يوسف بن عبد الرحمن، رضي الدين أبو عبد الله القادري التاذفي الحلبي المعروف بابن الحنبلي.

ولد سنة ثمان وتسعمائة في حلب، ونَهل العلم منذ الصغر على يد الكثير من المشايخ، وقرأ كتب الحديث والفقه والعربية على جماعة منهم: محمد الخناجري، وإبراهيم العمادي، وأحمد الهندي الدلّوي، وموسى الرسولي، وشمس الدين محمد ابن شعبان الديروطي، وعبد الرحمن بن فخر النساء، وعبد اللطيف الجامي، وقرأ القرآن على أحمد بن الحسين الباكزي.

وقد حجّ سنة ٩٤٥هـ، ثمّ دخل دمشق؛ فانتفع به جمْعٌ من الناس فدرّس وأفتى، وصار تلاميذه مقصدا لطلبة العلم، وممن تتلمذ على يديه: محمود البيلوني، وشمس الدين بن المنقار، وشهاب الدين أحمد بن الملا.

وكان مؤرِّخا بارعا ومؤلفا نابغا وشاعراً بليغا، فكتب في كلّ فنّ وشرح واختصر وحشّى وردّ وناظر، وله نيّفٌ وخمسون مصنّفًا، منها:

«الزبد والضرب في تاريخ حلب»، و «در الحبب في تاريخ أعيان حلب»، و «المصابيح» في الحساب، و «الدرر الساطعة» في الطب، و «مخايل الملاحة في مسائل

[1] أنقلها عن الزركلي مع إضافات من بعض من ترجموا له في كتبه.

الفلاحة»، و «تذكرة من نسي بالوسط الهندسي»، و «الحدائق الأنسية» في العروض، و «رفع الحجاب عن قواعد الحساب»، و «ربط الشوارد» في شرح شواهد شرح السعد على العزي في الصرف، و «روضة الأرواح» في الفرائض، و «ديوان شعره»، و «سوابغ النوابغ» في شرح نوابغ الكلم للزمخشري، و «قفو الأثر في صفو علوم الأثر» في مصطلح الحديث، و«الفوائد السرية في شرح الجزرية» في التجويد، و «حدائق أحداق الأزهار»، و «شقائق الأكم بدقائق الحكم»، و «تروية الظامي في تبرئه الجامي»، و «بحر العوام فيما أصاب فيه العوام»، وتعليقة على «أنوار التنزيل» للبيضاوي، و«قفو الأثر في صفو علوم الأَثر»، و«أنوار الحلك في شرح المنار» لابن ملك في الأصول، و«كحل العيون النجل في حلّ مسألة الكحل»، وحاشية على «وقاية الرواية في مسائل الهداية» في الفقه الحنفي، و«حاشية على شرح اللباب» في الفقه الشافعي، و«ظلّ العريش في منع حلّ البنج والحشيش»، و «ذبالة السراج على رسالة السراج» في الفرائض، و«مغني الحبيب عن مغني اللبيب»، و«حدائق الأزهار ومصابيح أنوار الأنوار»، و«ديوان شعر»، وغير ذلك[1].

وقد توفي - رحمه الله - يوم الإربعاء، ثالث عشر جمادى الأولى، سنة إحدى وسبعين وتسع مئة ودفن بمقابر الصّالحين.

قال فيه صاحب ريحانة الألبّاء: "هو في ميدان الفضل وحلب الشهباء سابق وأيّ سابق، وعصره كان مسك ختامها وسحر لياليها وأصيل أيامها".

---

[1] أكثر ما تم ذكره مطبوع.

**حول المخطوطة:**

حصَلتُ على المخطوطة من ( مركزودود للمخطوطات )[1]، واستفرغت الوسع في البحث عن تحقيقٍ سابقٍ لها فلم أجد، وسألتُ بعضَ المُشتغلين بأمور المخطوطات فأفادوني بأنّهم لا يعلمون لها تحقيقا، كما إنّي بحثت عن نُسخة أُخرى عدا نُسخة مركز ودود فلم أجد سواها، وقد أخبرني أحد العاملين في بعض المكتبات التي تبيع المخطوطات أنّ لديهم نُسخة من هذه المخطوطة؛ فاتّضح لي مؤخراً بأنّها صورةٌ من التي أملِك، فانتهيت إلى نُسخة واحدة مصدرها تُركيا، ومُقابلة على نسخة المصنف التي بخطّ يده، كما أشار إلى ذلك الناسخ / أحمد بن الملا محمد الشافعي في آخر المخطوطة كما سترى.

تقع المخطوطة في ستّ أوراق اشرت إلى مواضعها في النّص المُحقَّقْ، بعضها جيّد وبعضها أصابتهُ الرطوبة فصَعُب عليّ قراءته، وكُنت أستعين - بعد الله - ببرامج مُعالجة الصّور كـ"الفوتوشوب" ونحوه، مما ساعد في تسهيل قراءة جميع النص بحمد الله، وهو في الجُملة مفهوم ومقروء خصوصا لمن عرف طريقة كتابة النّاسخ، وقد كُتِب بخطّ الرّقعة، وتارةً يُعجم الناسخُ الحروفَ وتارةً لا يفعل، وهو يستخدم اللون الأسود ما عدا بعض الكلمات التي كُتبت باللون الأحمر في مواضِع محدودة من المخطوطة.

ومعلومات المخطوطة كما في المركز هي كما يلي:

- رقم الكتاب: ٨١٤
- عنوان الكتاب: تأهيل من خطب في ترتيب الصحابة في الخُطب

[1] على هذا العنوان www.wadod.com

- المؤلف: رضي الدين بن محمد بن الحنبلي الحنفي
- عدد الأوراق: ٦
- مصدر المخطوط: تركيا
- شوهد: ٢٩٥٢ مرة
- تاريخ الإضافة: ١٣ / ربيع الأول / ١٤٣٠ هـ الموافق ٩ / مارس / ٢٠٠٩ م

بقي أن أُشير إلى أنّي حاولتُ قدْر الطاقة؛ إخراج هذا الكتاب إلى النّور بصورة مقبولة، ولاريب في وجود نقْصٍ وتقصير فأرجو المعذِرة وأسأل من الله المغفرة، كما أسأله أن يجعل هذا العمل خالِصاً لوجهه الكريم.

وصلّى الله وسلم على نبينا محمد.

وكتبه

**عبدالله بن عيسى الفيفي**

صورة الصفحة الأولى من المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى، أما بعد فقد سألني أيها الحبر الخِرّيت
جعلك الله تعالى من أهل الدين، ومن أسد الغابة في الذب عن السادة الصحابة، رضي الله
عنهم أجمعين، عن خطيب كان يقول في ذيل خطبته اللهم وارض عن الخلفاء الراشدين والأئمة
المهديين الذين قضوا بالحق وبه كانوا يعدلون، وعن الستة الباقية من العشرة الذين بايعوا
نبيك تحت الشجرة، وعن عمي نبيك حمزة والعباس، المطهرين من الدنس والأرجاس، وعن
السبطين السعيدين الشهيدين، أبي محمد الحسن وأبي عبد الله الحسين، وعن سائر الصحابة
أجمعين، وعن التابعين وتابعي التابعين لهم إلى يوم الدين، فغيّر الأسلوب المشهور وصار
يذكر الخلفاء الأربعة ثم السبطين ثم الستة الباقية ثم العمين، أيّ أسلوبيه أولى، وهل تغيير
التعبير الأول أحرى أو لا، وها أنا ملخص لك هذه العجالة، حذراً من الملالة، كأنها لك بها
الظمآن غلالة، ذاكراً لك فيها من شقيق الضرب، ما يحلو عند أخي الأرب، مسمياً لها تأهيل من
خطب في ترتيب الصحابة في الخطب، راجياً من إخوان الصفاء، وخلان الوفاء، أهل القِدْح
الأوفى، والقَدَح الأصفى، أن يدعوا لي بالخاتمة الحسنة، ممن لا تأخذه نوم ولا سنة،
٢ وعلى الله الإجابة، وبيده أزمة الإصابة، فأقول إن التعبيرين هو المحفوف بالقبول
لما نذكره ذكراً، ونذكّر به عسى أن تنفع الذكرى، من عدة أمور: الأول ما نقل عن
الإمام أبي منصور عبد القاهر التميمي البغدادي أنه قال أصحابنا مجمعون على أن أفضل الصحابة
الخلفاء الأربعة ثم الستة الباقون إلى تمام العشرة ثم البدريون ثم أصحاب أحد ثم أهل بيعة
الرضوان بالحديبية كما نقل ذلك عنه غير واحد منهم الإمام النووي حيث قال في تهذيب
الأسماء واللغات في الفصل المعقود لبيان حقيقة الصحابي والتابعي وبيان فضلهم ومراتبهم
فمن له مرتبة من الصحابة العشرة الذين شهد لهم النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة وهم أبو بكر وعمر
وعثمان وعلي وطلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد وأبو عبيدة بن الجراح
وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهم ومنهم أهل بدر وأحد والعقبتين الأولى والثانية وأهل
بيعة الرضوان تحت الشجرة ثم نقل ما نقلناه من قول الإمام أبي منصور وأقره عليه، الثاني

## صورة الصّفحة الأخيرة

[illegible] عمرهما لما بعد ما [illegible] الحسن ولد سنة ثلث والحسين ولد سنة اربع
والنبي صلى الله عليه وسلم توفي في ربيع الاول سنة احدى عشرة مع أن حمزة كان احد الرجلين اللذين اعز
الله بهما الاسلام لما اسلما وظهر الدين بهما وثانيهما هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه على ما ذكره صاحب الدرة المضية
والشجرة النبوية والاخلاق المحمدية وأن العباس هو الذي قال في شانه ابو سفيان بن الحرث كان العباس
اعظم الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة يعترفون للعباس بفضله ويشاورونه وياخذون
برايه بل قال فيه صلى الله عليه وسلم عم الرجل صنو ابيه قال الحافظ السخاوي في شرح الفية العراقي الى غير ذلك من
المناقب المزيدة في عدة ما اليف كاستسقاء عمر به رضي الله عنهما انتهى وعلى القول بانه رضي الله عنه اسلم قبل
الهجرة وكان يكتم اسلامه مقيما يكتب باخبار المشركين الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه يكون ممن صلى
الى القبلتين لان القبلة انما حولت الى الكعبة سنة ثلث من الهجرة فيكون من السابقين الاولين المشار اليهم بقو
تعالى والسابقون الاولون الاية على القول لانهم من صلى الى القبلتين وهو قول سعيد بن المسيب رضي الله عنه
ثم مما ذكرناه يظهر سر تقديم حمزة رضي الله عنه على العباس رضي الله عنه في خطبة كل خطيب الى يومنا هذا واما
ما وقع في المصابيح من تاخير منقبة العباس رضي الله عنه عن مناقب السبطين رضي الله عنهما فلعل وجهه انه
لما سطر بعض مناقبهما لم يكن في خلده انه يذكر في كتابه منقبته او كان في خلده انه ذكرها اولا ذهولا منه فلما
تذكرها وتذكر انه لم يكن ذكرها اولا ذكرها سريعا اهتماما بها ثم عاد الى ذكر شيء من مناقب السبطين ليحصل رعايته
رضي الله عنه في شان الترتيب بتقديم منقبته على مناقب سبطي الحبيب صلى الله عليه وسلم تداركا لما فات
في اوان هو آت وسلوكا في مسلك البخاري رحمه الله تعالى حيث قدم في صحيحه منقبته على منقبة قرابة رسول
الله صلى الله عليه وسلم واصاب حيث قدم اذ كان هو المقدم قصدا الى التعظيم وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء
والله ذو الفضل العظيم وعلى كل حال من سائر الاحوال فلا بد من رعاية المنازل في شان كل عالم ونازل
من امثال هؤلاء الرجال ولنعم الرجال عملا بما اوردناه من حديث ابي داود الذي وردت منهله كما وردنا
ونظرا الى ما ذكره الامام النووي في تهذيبه في شان رجال الحديث من ان لمعرفة اسمائهم واحوالهم ومراتبهم
فوائد كثيرة منها معرفة مراتبهم واعصارهم فينزلون منازلهم ولا يقصر بالعالي في الجلالة عن درجته ولا يرفع غيره
عن مرتبته وقد قال الله تعالى وفوق كل ذي علم عليم قال وثبت في صحيح مسلم عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليليني منكم اولوا الاحلام والنهى ثم الذين يلونهم ثلثا الى آخر ما قاله في كتابه هذا قال

# تَأهيلُ من خطَبْ

# في ترتيب الصّحابة في الخُطَب

تأليف سماحة الإمام العلّامة

**رضي الدين بن محمد بن إبراهيم الحلبي**

**الشّهير بابن الحنبلي الحنفي**

**فسح الله في أجله آمين**

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى، أمّا بعد؛

فقد سألتني أيّها الخِدْن الخدين[1]، جعلك الله تعالى من أهل الدين، ومن أُسْد الغابة في الذبّ عن السادة الصحابة،عن خطيب كان يقول في ذيل خطبته: "اللهم وارضَ عن الخلفاء الراشدين، والأئمة المهديين، الذي قضو بالحقّ وبه كانو يعدلون، وعن الستة الباقية من العشرة، الذين بايعوا نبيّك تحت الشجرة، وعن عمّي نبيّك حمزة والعبّاس، المُطهّرين من الدنس والأرجاس، وعن السبطين السعيدين الشهيدين، أبي محمد الحسن وأبي عبدالله الحسين، وعن سائر الصحابة أجمعين، وعن التابعين وتابعي التابعين إلى يوم الدين"؛ فغيّر الأسلوب المشهور وصار يذكر الخُلفاء الأربعة ثم السبطين، ثم الستّة الباقية ثم العمّين، أيّ أسلوبيه أولى؟ وهل تغيير التعبير الأوّل أحرى أو لا؟ وها أنا مُلخّصٌ لك هذه العُجالة، حذِراً عن الملالة، كأنّها لك أيّها الظمآن غلالة، ذاكرٌ لك فيها من شقيق الضرب، ما يحلو عند أخي الإرَب، مُسمّ لها «تأهيل من خطب في ترتيب الصحابة في الخُطب»، راجٍ من إخوان الصفا وخلّان الوفا، أهل القدح الأوفى والقَدَح الأصفى، أن تدعوا لي بالخاتمة الحسنة ممن لا يأخذه نوم ولا سِنة، وعلى الله الإجابة وبيده أزمّة الإصابة.

فاقول: إنّ أوّل التعبيرين هو الحقيق بالقبول لما نذكره ذكرا، ونذكّر به عسى أن تنفع الذكرى، من عدّة أمور:

[1] الخِدْنُ: هو الصّديقُ والصاحب، قال تعالى: ﴿ **وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بالمَعْروفِ محْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحِاتٍ وَلا متخِذَاتِ أَخْدَانٍ** ﴾.

**الأوّل:** ما نُقل عن لإمام أبي منصور عبدالقاهر التميمي البغدادي[١]، أنّه قال: "أصحابنا مُجمِعون على أنّ أفضل الصحابة الخُلفاء الأربعة ثم الستّة الباقون إلى تمام العشرة، ثمّ البدريّون، ثم أصحاب أحد، ثم أهل بيعة الرضوان بالحديبية، كما نقل ذلك عن غير واحد منهم الإمام النووي حيث قال في «تهذيب الأسماء واللغات»[٢] في الفصل المعقود لبيان حقيقة الصحابي والتابعي وبيان فضلهم ومراتبهم، ممن له مرتبة من الصحابة العشرة الذين شهد لهم النبيّ ﷺ بالجنّة وهم: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد وأبو عبيدة ابن الجراح وعبدالرحمن بن عوف ﷺ، ومنهم أهل بدر وأحد والعقبتين الأولى والثانية وأهل بيعة الرضوان تحت الشجرة، ثم نقل ما نقلنا من قول الإمام أبي منصور وأقرّه عليه. [١- أ][٣]

**الثاني:** قول الحافظ العراقي في ألفيّته[٤]، وفاقاً للإمام أبي منصور إذ كان قوله هو المنصور:

وَالأَفْضَلُ الصِّدِّيقُ ثُمَّ عُمَرُ * * * وَبَعْدَهُ عُثْمَانُ وَهْوَ الأَكْثَرُ

أَوْ فَعَلِيٌّ قَبْلَهُ خُلْفٌ حُكِيْ * * * قُلْتُ: وَقَوْلُ الوَقْفِ جَا عَنْ مَالِكِ

فَالسِّتَّةُ البَاقُونَ، فالبَدْرِيَّهْ * * * فَأُحُدٌ، فَالبَيْعَةُ المَرْضِيَّهْ

---

[١] مُتكلّم من أئمة الأصوليين وأعيان فقهاء الشافعية (ت ٤١٨ هـ).

[٢] كتاب في التراجم واللغة جمع فيه مصنفه ما ورد من الألفاظ والأسماء في الكتب الستة التالية: مختصر المزني والمهذب، والتنبيه والوسيط والوجيز والروضة، وترجم للأسماء الواردة فيها، وشرح الألفاظ المبهمة والمصطلحات والكلمات الغير عربية.

[٣] نهاية الوجه الأوّل من المخطوط، وعلى هذا سأستمرّ إلى نهاية الكتاب.

[٤] هي ألفيّة شاملة في علوم الحديث.

وقد أقرّه على هذا من شُرّاح ألفيّته شيخا بعض شيوخنا، قاضي القضاة زكريّا الأنصاري والحافظ السخاوي؛ فهذا كما ترى ناطق بأفضليّة الستّة ﷺ من السبطين ﷺ؛ فليُقدّموا عليهما عملاً بقوله ﷺ: { أنزلوا الناس منازلهم }. [ رواه أبو داود من حديث عائشة[1] ] - رضي الله عنها - على ما ذكره الحافظ العراقي في ألفيّته، وعنها - رضي الله عنها - على ما نقله الإمام النووي في تهذيبه، قالت: { أمرنا رسول الله أن ننزل الناس منازلهم }، قال الحاكم أبو عبدالله في «علوم الحديث» : "هو حديث صحيح"، وموافِقٌ[2] للترتيب بين الأربعة إذا ذكروا في الخطبة تفصيلا، على وفق الإجماع على أفضليّة الشيخين على سائر الصحابة، ثم عثمان ثم عليّ، حيث أجمع الصحابة والتابعون على ذلك، بتصريح الحافظ السخاوي، قال: "وهو المذكور في المجامع والمشاهد وعلى المنابر" انتهى.

**الثالث:** أنّ العشرة هم الخيار من خيار الأنام، الذين اختارهم العليم العلّام، لصحبته عليه الصلاة والسلام، بموجب ما ذكره المُحبّ الطبري في «الرياض النضرة»[3] في فضائل العشرة] حيث قال في خطبته: "أمّا بعد؛ فإنّ الله ﷻ قد اختار لرسوله ﷺ أصحابا فجعلهم خير الأنام، واصطفى من أصحابه جُملة العشرة الكرام، فرضيهم لعشرته وموالاته، وفضّلهم بالانضمام إليه مدّة حياته، وأنعم عليهم بما أولاهم من أصناف موجِبات كرمه، وأسعدهم بما سلف لهم في سابق قديم قِدَمه" إلى آخر ما قال باسطا للمقال.

[1] رقم الحديث: ٤٢٠٥.

[2] يظهر بأنّ هذا عطفٌ على ما سبق، وهو قوله: "ناطقٌ بأفضليّة الستّة...".

[3] هو كتاب في تراجم الرجال، وقد اختص مؤلفه بذكر تراجم الرجال العشرة المبشرين بالجنة.

**الرابع:** ما روي عن عُمرﷺ، "ما أحدٌ أحقّ بهذا الأمر من هؤلاء النفر الذين توفي رسول الله ﷺ وهو عنهم راض، فسمّى عثمان وعليا والزبير وطلحة وسعدا وعبدالرحمن بن عوف، ولم يسمّ السبطين، وإنّما اقتصر على ذكر هؤلاء الستّة الذين هم من العشرة، وترك أمر الخلافة شورى بينهم فرجّحهم في أمرها عليهما مع وجودهما قطعا، فاستُفيد من ذلك جلالة شأنهم بالنسبة إليهما، في أمرها وفي غيره؛ فلزم تقديمهم [١- ب] في الذكر عليهما، وما ذكره ﷺ من رضا رسول الله ﷺ عنهم، فهو الرضا المُستحقّ الخلافة، لا مطلق الرضا، لتعلُّقه بسائر الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

فإن قلت: فما تقول في حديث الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة، قلتُ: قد اختار زين العرب[١] في «شرح المصابيح» أنّه على معنى أنّهما أفضل من مات شابا في سبيل الله من أهل الجنة، قال: "وإن قيل إنّ أهل الجنة كلهم على كمال العُمر، وهو الشباب، كانت الإضافة صحيحة، وتُعلم أفضلية غيرهما عليهما من الأنبياء والخلفاء الراشدين من دليل آخر، هذا كلامه، ولمن قال بأفضيلة الستة الباقين عليهما - أيضا- نقول أنّها عُلمت بالتقدير المذكور من دليل آخر.

**الخامس:** رعاية الترتيب الذي ورد في حديث ابن عباس ﷺ قال: { قال رسول الله ﷺ: من أحب أصحابي وأزواجي وأهل بيتي، ولم يطعن في واحد منهم وخرج من الدنيا على محبتهم كان معي في درجتي يوم القيام }. [خرّجه الملّا في سيرته على ما ذكر المُحبّ الطبري]. ألا ترى أنّه اخر أهل بيته عن عموم صحابته ومنهم السبطان ﷺ! فيكونان

[١] هو علي بن عبيدالله ويُعرف بزين العرب (ت ٧٥٨هـ).

مؤخّرين عن العشرة ﷺ، مرتّبَين عليهم في الذكر ولو بدون أداة ترتيب كالفاء، إلا أنّ مدار هذا على القول بأنّ أهل بيته علي وفاطمة والسبطان ﷺ، وعلى تقدير أنّه أراد بأصحابه من عداهم ومن عدا أزواجه بقرينة المقابلة، وإلا فإن كان الأصحاب على العموم وكان ذكر من بعدهم تخصيص؛ فلا خير لأهل بيته على العشرة، لذكرهم مرّتين عموما وخصوصا.

**السادس:** ما أنشد الحافظ السخاوي في شرح ألفيّة الحافظ العراقي لبعضهم وأقرّ عليه ذلك، قوله:

خيار عباد الله بعد نبيهم *** هم العشر طرا بشروا بجنان

زبير ، وطلح ، وابن عوف، وعامر *** وسعدان والصهران والختنان

**السابع:** أنّ الشيباني[١] لمّا ذكر في ذيل عقيدته[٢] المنظومة الحسنَ والحسين بترتيبهم المُتعدّ به في باب العقيدة الدينية أردفهم بذكر بقيّة العشرة، مُعقبًا بذكر ما في أصحابه وأهل بيته وذكر الأنصار والتابعين، فقال:

وطلحتهم ثمّ الزبير وسعدهم *** وكذا سعيد بالسعادة أسعدا [٢-أ]

وكان ابن عوف باذلا المال منفقا *** وكان ابن جرّاح أمينا مؤيدا

ولا تنسَ باقي صحبه وأهل بيته *** وأنصاره والتابعين على الهدى

[١] هو محمد بن الحسن الشيباني، صاحب أبي حنيفة النعمان وناشر مذهبه وفقيه العراق

[٢] وجدت بعضَهم يُشكّك في صحّة نسبة المنظومة إليه، ولم أبحث في ذلك.

وقد أقرّه على هذا الترتيب شارحها، شيخ الإسلام ومقتدى الأنام السّالك، العارف بالله تعالى، سيدي علوان الحموي الشافعي الشاذلي[1] ـ نفع الله به ـ مُختارا في أهل بيته أنّهم: إمّا أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمُطّلب كما قال الشافعي ﵁، أو أصحاب الكساء الذين هم علي وفاطمة والسبطان لِمَا رُوي أنّه ﷺ خرج ذات غداة عليه مرط مرحّل من شعر أسود، فجلس فأتت فاطمة فأدخلها ثم جاء علي فأدخله فيه ثم جاء الحسن والحسين فأدخلهما فيه، ثم قال: ﴿ **إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت** ﴾ نقله البضاوي في تفسيره[2].

**الثامن:** قول الشيخ رضي الدين أبي القاسم بن الحسين البكري الحنفي في شرح العقيدة المتوّجه بقول ناظمها، «يقول العبد في بدء الأمالي»: "واعلم أنّ بعد الثلاثة لم يكن أحدٌ في أمّة محمد ﷺ أفضل من علي، ثم أفضل الأمّة تمام العشرة، ثم بقية الصحابة على حسب مراتبهم.

**التاسع:** قول السيد الشريف الجرجاني الحنفي[3] شارح «المواقف» في شرحه: "أنّ عُمر ﵁ إنّما جَعل الإمامة شورى بين الستّة، لأنّه رآهم أفضل ممن عداهم، وأنّه لا يصلح للإمامة غيرهم".

---

[1] اعتنى بالتصوف وأخذ بالطّرق، مع تجنّبه للبدع والمُحدثات. قرأتُ ذلك في ترجمته المكتوبة في موقع ( آل الشيخ علوان )، والله أعلم.

[2] وكذلك نقله ابن أبي شيبة في المُصنّف والآجُرّي في الشريعة والبغوي في تفسيره وغيرهم.

[3] المحقق الحنفي، ولد بجرجان سنة ٧٤٠ وتوفي بشيراز سنة ٨١٦.

**العاشر:** قول الطبي في الخلاصة[1]: "وأفضلهم عند أهل السنة الخلفاء الأربع، على الترتيب ثم تمام العشرة، ثم أهل بدر ثم أحد ثم بيعة الرضوان"، وبالجُملة فتقديم الستّة على السبطين هو الجدير بالقبول من غير مَين[2]، فإن قلت: لو كان الأمر كما تقول لم تقتضِ النقول أنّ العكس من قبيل المقبول، واللازم باطل ما لملزوم مثله.

أمّا الملازمة فظاهرة وأمّا بطلان اللازم المستلزم لبطلان الملزوم تحقيقا لمعنى اللزوم فلعِدّة نُقول نَقول هي عُدّة ما نقول، منها: أثر علي ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: { إن كل نبي أعطي سبعة نجباء رُفقاء - أو قال: رُقباء - وأعطيت أنا أربعة عشر قلنا: من هم؟ قال: أنا وابناي وجعفر وحمزة وأبو بكر وعمر ومصعب بن عمير وبلال وسلمان وعمار والمقداد وحذيفة، وعبد الله بن مسعود }. [خرّجه الترمذي غير ذاكرٍ لتمام الأربعة [٢- ب] عشر في التفضيل على ما ذكره صاحب الرياض النضرة في فضائل العشر]، قال: وقد خرّج أحمد في المناقب الحديث عن عليّ أيضا واستوعب في التفصيل ما ذكره في الجملة، ولفظه: قيل من هم؟ {قال أنا وابناي الحسن والحسين وحمزة وجعفر وعقيل وأبو بكر وعمر وعثمان والمقداد وسلمان وعمار وطلحة والزبي}، فذكر أحد عشر من قريش وثلاثة من غيرهم.

فهذا علي ﷺ قد قدّم ابنيه السبطين ﷺ على العُمرين ﷺ، وعلى عثمان ﷺ، مع كونهما مفضولين بالقياس إليهم، وقد قُدم على بعض الستة من العشرة من ليس منهم ولا من الأربعة، ومنها أثر ابن عباس ﷺ، حيث روي عنه أنّه قال، في قوله تعالى: ﴿ **فَبَشِّرْ**

[1] الخلاصة في أصول الحديث، واسم المُصنّف الحسين بن عبدالله الطيّبي (ت ٧٤٣ هـ).

[2] المَيْن: هو الكذب كما في لسان العرب.

عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴾[1]، لما أسلم أبو بكر جاءه عبدالرحمن بن عوف وعثمان وطلحة والزبير وسعيد بن زيد وسعد بن أبي وقاص، فأخبرهم بإيمانه فآمنوا فنزلت؛ فهذا ابن عباس ﷺ قد قدّم عبدالرحمن بن عوف ﷺ، وهو مفضول على عثمان ﷺ وهو فاضل؛ فاقتضى ذلك كون تقديم السبطين على الستة الفاضلين عليهما أمرًا مقبولا في ثاني التعبيرين المذكورين؛ لأنه تقديم في مجرد الذكر، فلا ينافي كون المؤخر فيه مقدما بحسب الرُّتبة، والفضل لاختلاف الجهة، مع كون العطف فيه بالواو التي هي لمطلق الجمع، على ما قُطع به من إقرار أئمة العربية. جمع: أي جمع لا يقتضي تقدما ولا تأخّرا ولا معية حتى يجوز بها عطف الفاضل على غيره كما في الأثرين المذكورين.

قلتُ: مُسلّم ورود ما ورد من هذين الأثرين، وانّ الفاضل يجوز عطفه على المفضول بواو الجمع، في مثل ما لو "قيل اللهم ارض عن فلان وفلان"، والثاني فاضل والأوّل مفضول، إلا أنّه قد استفاض الخطب في مجامع الجُمَع والأعياد وغيرها محلّ تقديم الفاضل من الصحابة ﷺ، كما يعضد ذلك ما مرّ عن السخاوي، ومحلّ ما كان من إرغام الرّافضة ومن حذا حذوهم، بتقديم الصديق على الفاروق، والفاروق على ذي النورين، وذي النورين على المرتضى ﷺ، وإذا كان الأمر كذلك والستّة أفضل من السبطين، على ما مرّ من النقول خلافاً للرافضة؛ تعيّن تقديم الستّة عليهما، إعطاءً للخطب حقّها، وإرغاما للرافضة ثانيا، ولو كان عكسه جائز في نفسه، نظر إلى أنّ الواو لمطلق الجمع، ألا ترى أنّهم اختلفوا في أنّه هل يجوز أن يفرد واحد من الصحابة ومن بعدهم [٣- أ] بالصلاة عليه، وكذا من آله بأن يُقال: "اللهم صلّ على علي أو على حسن أو حسين أو

---

[1] الزمر: {١٨}

نحو ذلك"، فقيل بالجواز استدلال بقوله تعالى: ﴿ **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ** ﴾[1]، وبما ورد في الصحيحين من حديث شُعبة عن عمر وعن عبدالله بن أبي أوفى، قال: { كان رسول الله ﷺ إذا أتاه قوم بصدقتهم قال: "اللهم صلّ على آل فلان"، فأتاه أبي بصدقة فقال: اللهم صلّ على آل أبي أوفى }، وقيل بالمنع استدلالا بأنّ الصلاة على عترة النبي وآله قد صار شعار أهل البدع وقد نُهينا عن شعارهم كما أشار إلى ذلك الإمام النووي، قال الإمام العلامة شمس الدين أبو عبدالله محمد الزرعي الحنبلي في «جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام»: "ومعنى ذلك أنّ الرافضة إذا ذكروا أئمتهم يُصلّون عليهم بأسمائهم، ولا يُصلّون على غيرهم ممن هو خير منهم وأحبّ إلى رسول الله ﷺ، فينبغي أن يُخَالفوا في هذا الشعار، إلى أن ذكر الجواب عن استدلال الأوّلين بما ذكرناه بأنّ الصلاة عليه ﷺ حقّ له يتعيّن على الأمّة أداؤه والقيام به، وأمّا هو ﷺ فيخصّ من أراد ببعض ذلك الحقّ، وهذا كما نقول في شاتمه ومؤذيه أنّ قتله حقّ لرسول الله ﷺ يجب على الأمّة القيام به واستيفاؤه، وإن كان ﷺ يعفو عنه حين كان يبلغه، ويقول رحم الله موسى قد أوذي بأكثر من هذا فصبر.

على أنّا نقول: لو أنّ الخطيب أقدم فبدأ بالسبطين قبل الستّة وقدّم، مع الواو التي لا تقتضي الترتيب، بعد أن استقرّ الأمر على عكس ذلك الأمر الغريب؛ لاعتقد الناس أيّ اعتقاد، إذ وقع ذلك على رؤوس الأشهاد. إنّه لو لم يكن لهما أفضليّة على الستّة لدليل قويّ للأخ الخطيب لم يُقدّمَا ولم يُعكّس الترتيب، ولتعيّن منع الخطيب من ذلك الأمر الغريب، كما وقع المنع من مخالطة المجذوم في حديث { فِرّ من المجذوم فِرارك من

[1] التوبة {١٠٣}

الأسد }؛ فكان الأمر بالفرار منه من باب سدّ الذرائع، لئلا يتّفق للشخص المخالط جذام بتقدير الله تعالى، لا بالعدوى المنفيّة في حديث { لا عدوى ولا طيرة }؛ فيظنّ أنّ ذلك بسبب المخالطة، فيعتقد صحّة العدوى فيقع في الحرج فأُمر بتجنّبه حسماً للمادّة، ولتعين على ذلك الخطيب الامتثال من غير إمهال ولا إهمال، وإلا كان كالخطيب الذي قال في شأنّه ﷺ [٣- ب]{ بئس الخطيب أنتَ، قُل ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾[١] ، بعد أن قال "ومن يعصهما فقد غوى" }[٢]، فوجّه إليه ما وجّه من المذمّة لحكمة ذكرتها في كلام مبسوط على هذا الحديث في كتابي «موارد الصفا وموائد الشفا على كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ».

فإن قيل: إنّه ليُشكل على ما تقرر من تفضيل الستة ﷺ على السبطين ﷺ، ومن تفضيل علي ﷺ على الباقين بعد الثلاثة ﷺ حديث ابن عمر ﷺ قال: { كنا في زمن النبي ﷺ لا نعدل بأبي بكر أحدا ثم عُمر ثم عُثمان ثُمّ نترك أصحاب النبيّ ﷺ لا نُفاضل بينهم }. [رواه البخاري]، قُلنا: قد قال الخطابي: وجهُه أنّه أراد به الشيوخ وذوي الأسنان منهم، الذين كان رسول الله ﷺ إذا حزبه أمرٌ شاورهم، وكان علي ﷺ في زمانه ﷺ حديث السّن، ولم يُرِد ابن عمر الإزراء بعلي ولا تأخيره عن الفضيلة بعد عثمان ﷺ لأنّ فضله مشهور ولا ينكره ابن عمر ولا غيره من الصحابة، وقال غيره لا بُدّ من نحو هذا التأويل، وإلا يلزم عليه نقضُ كثير من هذه القواعد المقررة من عدم تقديم تتمة العشرة على غيرهم، وأهل بدر وبيعة الرضوان وأصحاب الهجرتين ونحوهم على سائرهم،

[١] النساء: {١٤}

[٢] أخرجه مسلم في صحيحه من طريق عديّ بن حاتم، ولفظه: { أَنَّ رَجُلًا خَطَبَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ: مَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ ، وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَقَدْ غَوَى ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ ، قُلْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ " }، رقم الحديث: ١٤٤٤.

وقال بعضهم أراد ابن عمر ﵁ في استحقاق التقدم والرئاسة وإلا لم يصح قوله بعد ذلك: "ثم يترك أصحاب النبي ﷺ لا تفاضل بينهم"؛ فإنهم كانوا يُفضّلون عُلماء الصحابة على عامتهم، والمُتبتّلين على المشتغلين بأمر المعاش، وأهل بدر وبيعة الرضوان على غيرهم، نقله بعض شُرّاح «المصابيح»[1] في باب مناقب أبي بكر ﵁».

ولمّا أشكل على الحديث المذكور ما تقرّر من أنّ عليّا هو الأفضل بعد الثلاثة، ثُمّ تمام العشرة المُبشّرة، ثم أهل بدر وهلُمّ جرّا؛ أورد هذا الإشكال في ضمن سؤال، الإمام الكرماني في شرح البخاري، ثم أجاب بأنّه لا حُجّة في لفظ "كنا نترك"، ثم لو كان حجة فهو ظاهر، ومثله ليس من العمليّات حتى يكفي فيه الظن، ولئن سلّمنا أنّه يكفي فقد عارضه دلائل أقوى منه على أفضليته، ولئن سلّمنا مساواته، فهو لا يدلّ على أنه كان في جميع أزمنة حياة الرسول ﷺ، ولعله كان في أوّلها وقد ظهر في آخرها فضلُه عليهم، ولئن سلم عمومه لكان الإجماع انعقد على أفضليّته بعد عثمان ﵁، هذا ما أجاب به، ولكن بعد ما نقل عن الخطابي ما نقلناه [٤- أ]، وعن غيره،[2] أنّه لا حجة في لفظ "كنا نترك"، مع أن ذلك لم يقع في كلام ابن عمر ﵁ نظرا إلى الروايتين، كيف وأن يترك من معطوف على، لا يعدل الواقع بعد كنا؛ فيكون المعنى: كنّا لا نعدل[3]، وكنا نتركه على ما هو مُقرّر في محلّه من كتب النحو.

[1] اسم الكتاب: «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح»، لمؤلفه: الشيخ علي بن سلطان محمد القاري.

[2] يوجد في هذا الموضع قُرابة خمس كلمات استحالت عليّ قراءتها، وكأنّها كُتبت فوق كلامٍ آخر، أو أنّ الناسخ أراد شطبها، أو أنّ الرطوبة قد لحقتها، ولم ألحظ لها تأثير على السياق، وإليك هي "".

[3] استفرغت وسعي لنقل النص الذي في المخطوط كما هو، مع أني شخصيا لم أفهمه، وإليك هو كما في المخطوط:

فإن قلت: قد مرّ في الأمر التاسع تعليل جعْل الإمامة شورى بين الستة بأفضليتهم ممن عداهم، حيث رآهم عُمر ﵁ أفضل ممن عداهم فجعلها شورى بينهم، وهذا لا كلام فيه، أما الأمر الرابع فقد تحصّل منه أن أفضليتهم من السبطين في أمر الإمامة وغيرها مُعللة بجعل الإمامة شورى بينهم مع وجودها يومئذ، لكنّ المسألة اعتقاد به لا يكفي فيها الظن، والجعل المذكور لا يلزم منه بطريق القطع أن يكون الستة أفضل منهما لجواز أن يكون المفضول إماماً، لمصلحة تقتضي نصبه كما صرّحوا به، ولهذا جعلت الإمامة شورى بينهم، مع التفاضل فيما بينهم جزما.

قلتُ: سلّمنا أن هذه الأفضلية التي هي بمعنى الأكثرية في الثواب ظنّيّة، كيف وأنّ مسألة الأفضلية المشهورة بين الأربعة المُقدمين على هؤلاء الستة في الفضل قطعا ظنية، على ما اختاره السيّد الشريف الجرجاني في شرح «المواقف»، حيث قال موافقا للقاضي عضد الدين الأيجي[1]: "واعلم أنّ مسألة الأفضلية لا مطمع فيها في الجزم واليقين إذ لا دلالة من العقل بطريق الاستقلال على الأفضلية بمعنى الأكثرية في الثواب، بل مُستندها النقل، وليست مسألة يتعلّق بها عمل فيُكتفى فيها بالظن الذي هو كافٍ في الأحكام العمليّة بل هي مسألة عِلميّة، يطلب فيها اليقين، والنصوص المذكورة من الطرفين بعد تعارضها لا تفيد القطع على ما لايخفى على المصنّف، لأنها بأسرها إمّا آحاد أو ظنية الدلالة مع كونها متعارضة أيضا، وليس الاختصاص بكثرة أسباب الثواب موجِباً لزيادته قطعا بل ظنا، لأن الثواب تفضّلٌ من الله تعالى، فله أن يثيب المُطيع ويُثيب غيره، وثبوت الإمامة وإن كان قطعيا لا يفيد القطع بالأفضلية، بل غايته الظّنّ، كيف ولا قطع بأن إمامة

[1] هو القاضي عضد الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن ركن الدين أحمد بن عبد الغفار بن أحمد الإيجي البكري المطرزي الشيرازي، من أئمة الأشاعرة، ويُذكر أنّه من نسل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ولد بإيج من نواحي شيراز بعد سنة ٦٨٠هـ وقيل ٧٠٠هـ.

المفضول لا تصح مع وجود الفاضل! لكنا وجدنا السلف قالوا بأن الأفضل أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي، وحُسْن ظنّنا بهم يقتضي أنهم لو لم يعرفوا ذلك لما أطبقوا عليه، فوجب علينا اتّباعهم في ذلك القول وتفويض ما هو الحق فيه إلى الله تعالى"، إلا أنّ كون هذه الأفضلية ظنية لا تنافي ما بنى عليه من وجوب تقديم الستّة على السبطين في الخُطبة [٤- ب] بعد ترتيب الأربعة على الوجه الحق تفصيلا، أو ذكرهم من غير ترتيب إجمالا، ثم إذا كان أمر التفضيل بين بعض الصحابة قد وقع التصريح به في خطبة علي ﷺ على ما ورد في حديث عون ابن أبي حنيفة، قال: { كان أبي من شُرَط علي وكان تحت المنبر، فحدثني أنّه صعد المنبر، يعني عليا ﷺ؛ فحمد الله وأثنى عليه وصلى على النبي ﷺ وقال: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر والثاني عمر، وقال يجعل الله الخير حيث شاء" } [رواه صاحب جلاء الأفهام]، فكيف لا يُشار إلى فضيلة من يستحق الأفضلية من باقي الصحابة ﷺ في خطبة كل خطيب، برعاية ما كان من صحيح الترتيب، كما راعاه مسلمٌ في صحيحه إذ قدّم فضائل الأربعة وثنّى بفضائل ثلاثة من الستّة الباقين، العشرة وفيهم الستّة الباقين، وثلّث بفضائل السبطين، وراعاه البغوي في مصابيحه، إذ قدّم فضائل الأربعة - على ترتيبهم - وثنى بفضائل العشرة وفيهم الستة الباقون، وثلّث بمناقبِ أهلِ البيت فذكر منها مناقب السّبطين، وراعاه الحافظ أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي الطلحي[١] في كتابه الذي سماه «كتاب سير السلف»، إذ قدّم ذكر العشرة ﷺ على ذكر من ذكره فيه من مشاهير الصحابة من العمّين والسبطين وغيرهم ﷺ.

---

[١] قال الحافظ أبو سعد السمعاني في كتاب الأنساب (ج٢ ص١٢٠): كان إماما في فنون العلم في التفسير والحديث واللغة والأدب حافظا متقنا، كبير الشأن، جليل القدر، عارفا بالمتون والأسانيد، سمع الكثير بنفسه ونسخ.

وأمّا نقل القاضي حسين الميبذي اليزدي في شرحه على «الطوالع» عبارةَ «المواقف»، وشرحه المنقول آنفا من السيد الشريف الجرجاني مغيرا بعضها إلى ما نصّه: "ثم علي وحسن وحسين وظننا بهم..." إلى آخر ما نقله؛ فنقل فاسد وقع في من تحريف حُسن - المضموم الحاء الساكن السين - بحَسَن لفتحتين وزيادة حسين، على ظنّ أنّه سقط من عبارة الأصل من الكاتب، بناءً على أنّ الظاهر أنّه إذا ذكر الحسن هنا ذكر أخوه، ثم زيادة واو قبل "ظنّنا بهم" لربط الكلام بعضه ببعض، على أنّ حسن ظننا به يقتضي أنّه لم يحرف ولم يزد شيئا، وإنما وقع ذلك من شنيع صنيع كاتب رافضي دسّ ما دسّ في طيّ العبارة المذكورة؛ فإياك وأن تعتمد حينئذ عليها وتلتفت إليها إلا بدون ما دسّ فيها، وإلا كنت سفيها.

فإن قُلتَ: قد علمنا وجه تقديم الستّة على السبطين ﷺ، فما وجه تقديم العمّين ﷺ أيضا، قُلتُ: وجهه أنّ حمزة ممن شهد بدرا مع النبي ﷺ، ثم شهد أحُدا واستشهد بها بحربة وحشيّ، بتصريح الحافظ مغلطاي بن فليج البجري الحنفي[1] وغيره، وأنّ العباس ممّن شهد مع النبي ﷺ حنينا والطائف وتبوك، وإن لم يشهد معه بدرا وأُحُدا والحديبية فيما نعلم بخلاف السّبطين، فإنهما لم يشهدا معه ﷺ المشاهد الثلاثة التي كانت قبل سنة سبع ولا حُنينا ولا الطائف اللتين كانتا سنة ثمان، ولا تبوك التي كانت سنة تسع [٥- أ] ولا غيرها مما بعدها فيما يظهر، لأنّهما كانا صغيرين جدا، إذ الحسن ولد سنة ثلاث، والحسين سنة أربع، والنبي ﷺ توفي في ربيع الأول سنة إحدى عشرة، مع أنّ حمزة كان أحدُ الرّجُلين اللذين عزّ الله بهما الإسلام لما أسلما؛ فظهر الدين بهما، وثانيهما عُمر

[1] مؤرخ، من حفاظ الحديث، عارفٌ بالأنساب، تركي الاصل، مُستعرب، من أهل مصر. ولي تدريس الحديث في المدرسة المظفرية بمصر. وكان نقّادة، له مآخذ على المحدثين وأهل اللغة. «الأعلام للزركلي».

بن الخطاب ﷺ على ما ذكره صاحب «الدُّرّة المضيّة والشجرة النبوية والاخلاق المُحمّدية»[1]، وأنّ العبّاس هو الذي قال في شأنه أبو سفيان بن الحارث: "كان العباس أعظم عند رسول الله ﷺ، والصحابةُ يعترفون للعباس بفضله ويشاورونه ويأخذون برأيه، بل قال في شأنه ﷺ: { عمّ الرجل صِنو أبيه }،[2] قال الحافظ السّخاوي في شرح «ألفية العراقي»، إلى غير ذلك من المناقب المفردة في عِدّة تآليف كاستسقاء عُمر ﷺ" انتهى.

وعلى القول بأنّه ﷺ أسلم قبل الهجرة، وكان يكتمُ إسلامه، مُقيما يكتُبُ بأخبار المشركين إلى رسول الله ﷺ فإنّه ممن يكون صلّى إلى القبلتين لأنّ القبلة إنّما حوّلت إلى الكعبة سنة ثلاث من الهجرة؛ فيكون من السابقين الأولين المشار إليهم بقوله تعالى: ﴿ **وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ...** ﴾[3] الآية على القول بأنّهم هم من صلى إلى القبلتين، وهو قول سعيد بن المسيب ﷺ؛ ثُمّ مما ذكرناه يظهر سرَّ تقديمِ حمزةَ ﷺ على العباس ﷺ في خطبة كل خطيب إلى يومنا هذا.

وأمّا ما وقع في «المصابيح» من تأخير منقبة العباس ﷺ عن مناقب السبطين ﷺ، فلعلّ وجهه أنّه لما سطّر بعضَ مناقِبِهما لم يكن في خلده أنّه يذكر في كتابه منقبته، أو كان في

[1] بعد البحث وجدت أنّ اسم الكتاب كاملا «الدرة المضية والعروسة المرضية والشجرة النبوية والاخلاق المحمدية»، لمؤلفه: يوسف بن حسن بن عبد الهادى الحنبلى.

[2] يظهر أنّ كلمة "كما" قد سقطت من هذا الموضع، لتصبح الجملة هكذا "كما قال الحافظ العراقي".

[3] التوبة: {١٠٠}.

خلده أنّه ذكرها أوّلا ذهولا منه، فلما تذكّره وتذكّر أنّه لم يكن ذكرها أوّلا؛ ذكرها سريعاً اهتماما بها، ثم عاد إلى ذكر شيء من مناقِبِ السَبطين ليحصل رعايته ﷺ في شأن الترتيب بتقديم منقبته على مناقب سبطي الحبيب ﷺ تداركا لما فات في أوانٍ هو آت، وسلوكا في مسلك البخاري - رحمه الله -، حيث قدّم في صحيحه منقَبَتَة قَرَابة رسولِ الله ﷺ، وأصاب حيث قدّم، إذ كان هو المُقدّم، قصداً إلى التعظيم، و ﴿ **ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ** ﴾[1].

وعلى كل حال، حالٌ من سائر الأحوال، فلا بُدَ من رعاية المنازل، في شأن كلّ عالٍ ونازل، من أمثال هؤلاء الرجال، ولنعم الرجال، عملا بما أوردناه من حديث أبي داود الذي وَرَدْتَ منْهَلَه كما وردناه، ونظرًا إلى ما ذكره الإمام النووي، في تهذيبه في شأن رجال الحديث من أنّ لمعرفة أسمائهم وأحوالهم ومراتبهم فوائد كثيرة، منها معرفة مراتبهم وأعمارهم؛ فينزلون منازلهم، ولا يقصر بالعالي في الجلالة عن درجته، ولا يرفع غيره عن مرتبته، فقد قال الله تعالى: ﴿ **وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ** ﴾[2]، وثبت في صحيح مسلم عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: { قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلني منكم أولو الأحلام والنهى ثم الذين يلونهم ثلاثا }، إلى آخر ما قاله في كتابه هذا.

قال المؤلف فسح الله في أجله:

آخر ما ألمّ به العلم، وأشرق نوره فيما ادلهمّ، في ترتيب الصحابة في الخطب، لمن صعد المنبر فخَطَب، على يد مؤلّفه الفقير إلى الله تعالى محمد بن الحنبلي - جعله الله في بركة

[1] الجمعة: {٤}.

[2] يوسف: {٧٦}.

سيّد المرسلين -، وصحابته وقرابته أجمعين آمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه والتابعين، لهم بإحسان إلى يوم الدين، بتاريخ آخر جمادى الآخرة سنة خمسة وستين وتسعمئة. [٥- ب]

وكان الفراغ من هذه النسخة منقولة من خطّ شيخنا العلامة المؤلف على يد كاتبه أحمد بن الملا محمد الشافعي، بتاريخ اثنى عشر رمضان المعظم سنة خمسة وستين وتسعمائة.